أعربوا عن أسفهم لتكرار حوادث الانتحار في هذه الفئة

نواب : الحكومة مسؤولة عن إيجاد حلول سريعة ومقنعة لـ «البدون»

- خمسة نواب يستعجلون «التشريعية» للنظر في قانون الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية
- الداهوم: سنتقدم بحزمة تشريعات لمعالجة أوضاع هذه الفئة التي تعيش بيننا
- إذا كان الجهاز المركزي لديه مستندات معينة لبعض الناس فليخرجها أمام العلن

بدر الداهوم

مرزوق الخليفة

صالح الشلاحي

- لن نسكت عن هذا الأمر وإلا سيحاسب رئيس الوزراء لأنه المسؤول الأول عن هذه القضية
- الخليفة: وجهت سؤالا للخالد عن أسباب تكرار حالات الانتحار بين «البدون»
- صالح الشلاحي : سأتقدم باقتراح بشأن منح الحقوق المدنية لفئة غير محددي الجنسية

تصدر خبر انتحار شاب من فئة غير محددي الجنسية "البدون" يبلغ من العمر 27 عاماً الـ"ترند" على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" وأثار هذا الخبر ردة فعل نيابية غاضبة ترجمت إلى تقديم حزمة تشريعات، وأسئلة للسلطة التنفيذية بهذا الشأن.

في هذا السياق قدم خمسة نواب طلبا إلى اللجنة التشريعية لاستعجال النظر في قانون الحقوق المدنية للبدون.

والنواب الخمسة هم مرزوق الخليفة والدكتور حسن جوهر والدكتور صالح المطيري والدكتور أحمد مطيع والدكتور حمد روح الدين.

من جهته أعرب النائب د. بدر الداهوم عن أسفه لتكرار حوادث انتحار فئة غير محددي الجنسية، مؤكدا وجود حزمة من التشريعات التي سيتقدم بها وعدد من النواب لمعالجة أوضاع هذه الفئة.

وقال الداهوم في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة " لا شك أن الأخبار المحزنة التي نسمعها يوميا عن انتحار الإخوة البدون أمر لا يرتضيه إنسان فيه ذرة من الإنسانية والبشرية، وهذا الإثم تتحمله الحكومة بالدرجة الأولى التي ما زالت تترك هذه المشكلة من دون حل".

وبين الداهوم أن هناك حلولا كثيرة ستقدم من خلال اقتراحات بقوانين تهدف إلى حل مشكلة هذه الفئة التي تعيش بيننا وهم أبناء الكويت وليس لهم بلد غير الكويت.

وقال "إذا كان الإخوة في الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع غير محددي الجنسية لديهم مستندات معينة لبعض الناس فليخرجوها أمام العلن، حتى لا تعطل القضية والتي لم ينجح الجهاز في حلها على مدار 10 سنوات".

وقال الداهوم إن "القول بانتماء البدون إلى جنسيات أخرى بناء على كلام مرسل أمر غير مقبول"، مبينا أن هناك قوانين سيتقدم بها النواب تتناول الحقوق المدنية والإنسانية والتوظيف والتعليم والعلاج لمعالجة أوضاع البدون وتجنيس المستحقين.

وقال الداهوم "لن نسكت عن هذا الأمر وإلا سيحاسب رئيس الوزراء لأنه المسؤول الأول عن هذه القضية وحلها، ولا ينبغي أن نسكت وإذا كان هناك إنسان يسكت عن هذه القضية فهو مشارك بالإثم ويتحمل إثم كل إنسان بدون على أرض الكويت يتعرض للظلم والإهانة في هذا البلد".

وختم بقوله " سنقف في وجه كل من يظلم هذه الفئة من الذين يعيشون بيننا وللأسف بعضهم شهداء ويظلمون على أرض الكويت التي قدموا أرواحهم لأجلها".

بدوره أعلن النائب مرزوق الخليفة عن أنه تقدم بسؤال برلماني إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد عما إذا كان قد شكل لجنة لدراسة أسباب تكرار حالات الانتحار لدى فئة غير محددي الجنسية وما الذي توصلت إليه هذه اللجنة إن كانت قد شكلت فعلا.

وقال الخليفة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الكويت بلد الإنسانية التي وصلت خيراتها أقصى الشمال والجنوب ولكن في المقابل هناك في الداخل أناس ينتحرون بسبب ضيق المعيشة والتضييق عليهم في الأمور الحياتية.

وختم بقوله " أعزي نفسي وأعزي إخواننا وأهلنا "الكويتيين البدون" بوفاة الشاب الذي انتحر البارحة وهو بعمر الزهور عن عمر 27 سنة، وشباب يضحون بأنفسهم ومع الأسف الشديد الحكومة لم تعر الحادث أي اهتمام ومر مرور الكرام".

واستغرب الخليفة عدم تشكيل الحكومة لجنة لدراسة أسباب تكرار حالات انتحار أبناء فئة البدون تحديدا مؤكدا ضرورة وجود أسباب ومبررات لتكرار حالات الانتحار تعلمها الحكومة.

واعتبر الخليفة أن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية يضيق على هذه الفئة في حياتهم، فلا يمنحهم بطاقات ولا شهادات ميلاد ولا وظائف ولا علاج ولا تعليم.

وأضاف أنه تقدم بقانون الحقوق المدنية والإنسانية لفئة البدون في أول يوم من الفصل التشريعي الحالي، مطالبا الحكومة بالتعاون مع المجلس من أجل إقرار القانون بأسرع وقت حتى يأخذ أبناء هذه الفئة حقوقهم كاملة في بلد الإنسانية.

وشدد على أن هذه الحقوق يجب ألا تنتقص لا سيما حقهم في المعيشة والحصول على البطاقات التعريفية وعقود الزواج.

وقال "الكرة الآن في ملعب الحكومة وإذا لم تتعاون الحكومة في هذا الشأن فستكون هناك مساءلة لرئيس الحكومة بهذا الملف".

من ناحيته أعرب النائب الدكتور صالح الشلاحي عن أسفه لما حدث أمس من انتحار أحد الأشخاص من فئة غير محددي الجنسية، معتبراً أنها جريمة في حق البلد والمجتمع، في ظل الصمت المريب للمجالس والحكومات المتعاقبة.

وأضاف الشلاحي في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة امس "إن في القلب غصة ونحن مساءلون عن هذه الجريمة أمام الله"، مشيراً إلى أن الجرائم تتوالى على مدار سنين بحق فئة غير محددي الجنسية خاصة الشباب الذين في عمر الزهور.

ولفت إلى حالات الشنق والانتحار تتوالى لشباب في عمر الـ27، مستغرباً ألا تكون قضايا البدون من ضمن أولويات الدولة، وأن يحدث هذا الأمر في بلد الإنسانية وسط الصمت المريب للمجالس والحكومات المتعاقبة، بل إنهما تكونان حجر عثرة أمام حلول هذه القضية.

وبين الشلاحي أن الأشخاص من هذه الفئة لا يطلبون المستحيل، بل يطالبون بحقوقهم المدنية والتعليمية والإسكانية، باعتبار أنهم أبناء هذا البلد، لافتاً إلى أن الحكومة تضع العراقيل أمامهم من خلال طلب المستندات الكثيرة لتعطل الحصول على حقوقهم المدنية وحرمانهم من الحصول على لقمة العيش، " ما هكذا تورد الإبل يا حكومة".

وقال إنه بصفته عضواً في لجنتي حقوق الإنسان وغير محددي الجنسية، فسيتقدم باقتراح بقانون بشأن الحقوق المدنية والإجتماعية لهذه الفئة، داعياً الحكومة إلى عدم عرقلة هذا الاقتراح، "وإلا فسوف نحاسبها".

وأكد الشلاحي أن الكويت دولة العدالة وسوف تبقى كذلك وعلى الحكومة وكل عضو مخلص يخدم شعبه مد يد التعاون لإنصاف أبناء هذه الفئة لأنها من هذا الشعب، مستدركاً بقوله " لا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيكم إن لم تسمعوها، وأنا على إيمان كامل بأنه إذا تضافرت هذه الجهود فإن حقوق البدون لن تكون فقط أولوية بل سيتم إقرارها".

تجتمع اليوم لمناقشة آلية عملها

المطر : أولويات «التعليمية» الثانوية العامة والاختبارات والدراسة «عن بعد»

حمد المطر

أكد رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب د. حمد المطر أن القضية التعليمية أولوية لأبناء الشعب الكويتي وتهم أفراد المجتمع كافة، لافتا إلى أن اللجنة سوف تعقد اجتماعاً اليوم في تمام الساعة العاشرة صباحاً لمناقشة آليات عملها.

وقال المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن من الامور الرئيسة التي ستتم مناقشتها، التعليم العام فيما يخص الثانوية العامة، وطبيعة الاختبارات، وكيفية تناسب الامتحانات مع التحصيل العلمي المبني على طرق غير تقليدية بسبب جائحة كورونا.

وأضاف أن اللجنة سوف تناقش قضية التعليم عن بعد وتقييمه، وتطوير المدارس الحكومية ورسوم المدارس الخاصة التي يدفعها المواطنون في ظل تلك الجائحة.

وأكد المطر حرص اللجنة على تطوير جامعة الكويت التي تعد المؤسسة الأكاديمية الأولى من خلال مناقشة اللائحة التنفيذية لها التي لم تناقش منذ سنة ونصف السنة في ظل وجود قانون تم إقراره وبه العديد من الملاحظات.

وبين أن اللجنة ستناقش أيضا قانون الجامعات الحكومية الذي يحتاج إلى العديد من التعديلات، وتسكين الوظائف القيادية لاسيما في جامعة الكويت التي تشهد شغورا في عدد من الوظائف القيادية بما يخل بوضع الجامعة كأكبر مؤسسة أكاديمية في البلاد.

ورأى أنه من غير المقبول تخفيض ميزانية البحث العلمي وتطويره في جامعة الكويت، بدلاً من زيادة ميزانيته وتطوير البحوث. وبين المطر انه تواصل مع مدير الجامعة بشأن الكورس الصيفي للأساتذة بجامعة الكويت، مؤكداً أن مكافأة الكورس الصيفي سوف تكون بحساباتهم يوم غد.

ولفت إلى وجود مشكلة فنية "كمبيوتر او سيستم او نظام" حالت دون رفع مكافآت الكورس الصيفي بالكامل، وبالتالي سوف تستكمل مكافأة الكورس كاملة، وهذه تحدث لأول مرة بسبب جائحة كرونا.

وقال المطر بحكم قانون الجامعات فإن جميع المقار أو المباني الحكومية في جامعة صباح السالم "الشدادية" تؤول لجامعة عبدالله السالم، وهناك الكثير من الأمور في تلك القضية تحتاج إلى تطوير ومتابعة.

وأضاف ان ما يتعلق بموضوع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي واستقراره وتطويره وفصل التعليم عن التدريب، من بين القضايا القديمة التي يجب مناقشتها بشكل واضح وعلمي وفني من دون ضغوط.

وأكد أن اللجنة لن تقبل بأي ضغوطات من أجل أن تعمل المؤسسات التعليمية بشكل مهني من دون اي ضغوط مباشرة او غير مباشرة من اي أطراف.

وأوضح أن تسكين الوظائف القيادية في الهيئة سيكون محل نقاش لاسيما ان مدير الهيئة أصبح وزيراً للتربية والتعليم العالي، مشدداً على ضرورة تعيين مدير جديد ونواب له للحفاظ على استقرار هذه المؤسسة التعليمية.

وتساءل المطر عن جامعة جابر التي تم اقرارها في مجلس 2012، وما هي علاقتها بالقانون الجديد للجامعات الحكومية؟، مبينا ان التعليم العالي والبعثات الخارجية تحتاج مناقشة باستفاضة.

وأكد أنه بات من الضروري تقييم اداء وتطوير الجامعات الخاصة وزيادتها بما يتناسب مع سوق العمل بالتعاون مع مجلس الجامعات الخاصة.

واكد المطر على ضرورة فتح ملفات البعثات الداخلية حيث انها تحوي ملفات كبيرة وشائكة والتي قد يطولها بعض الفساد.

وأوضح أن من بين الملفات التي ستكون حاضرة في اللجنة ما يتعلق بمعهد الأبحاث ومؤسسة التقدم العلمي، مشيرا إلى انه من غير المقبول أن تكون مؤسسة لديها أكثر من 5 مليار دولار وأداؤها دون المستوى.

وتمنى المطر مواكبة اللجنة التعليمية في المجلس الحالي لطموحات وتطلعات الشعب الكويتي، مؤكداً أن القضية التعليمية هي البوابة الرئيسية للإصلاح والتنمية البشرية.

حماد لباسل الصباح : ما مصادر توفير لقاحات الوقاية من فيروس كورونا

سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن الجهات والشركات التي تعاقدت معها وزارة الصحة لتوفير لقاحات الوقابة من فيروس كورونا، والكميات التي تم التعاقد على توفيرها.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الجهات والشركات التي تعاقدت معها وزارة الصحة لتوفير لقاحات الوقابة من فيروس كورونا "كوفيد-19"؟ وما الكميات التي تم التعاقد على توفيرها من تلك الجهات والشركات؟ وما مواعيد وصول تلك اللقاحات إلى الكويت؟

2 – ما الضمانات التي حصلت عليها وزارة الصحة للتأكد من سلامة تلك اللقاحات؟ وهل حصلت وزارة الصحة على موافقات الجهات المحلية والدولية المختصة في هذا الشأن قبل التعاقد على توفير تلك اللقاحات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المستندات المتعلقة بهذا الشأن.

3 – كم تبلغ التكلفة المالية لتوفير تلك اللقاحات؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من تلك العقود مبينا التكلفة المالية لكل عقد على حدة.

4 – ما الآلية التي اعتمدتها وزارة الصحة لأولوية التطعيم من فيروس كورونا "كوفيد 19-"؟

الحويلة يسأل المضف عن خطط إنشاء وإصلاح المنشآت المدرسية في منطقة الصباحية

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف، عن الخطط المستقبلية للوزارة المتعلقة بالمنشآت المدرسية في منطقة الصباحية من حيث الصيانة والإنشاء والجدول الزمني لكل مشروع.

ونص السؤال على ما يلي:

تعد منطقة الصباحية من أقدم المناطق الحضرية في الكويت، وأعلاها كثافة سكانية، ورغم التوسع العمراني الذي تشهده البلاد، إلا أن كثيرا من المناطق القديمة لم تحظ بالاهتمام ولم تطور خدماتها وبالأخص الخدمات التعليمية.

وإذ إن روضة (زنوبيا) الكائنة بمنطقة الصباحية قد مر على إغلاقها ما يزيد على (15) عاما، ولم تقم وزارة التربية بترميمها أو إعادة بنائها حتى الآن، ما حدا المواطنين للذهاب بأبنائهم إلى منطقة فهد الأحمد والمناطق المجاورة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب إغلاق روضة (زونبيا) بمنطقة الصباحية؟ وما الإجراءات التي اتخذت لاستكمال الصيانة وتجهيزها للعودة للخدمة من جديد؟

2 – ما الجدول الزمني الذي حددته وزارة التربية سواء لترميم روضة (زنوبيا) أو لهدمها وإعادة بنائها؟

3 – ما الخطط المستقبلية للوزارة المتعلقة بالمنشآت المدرسية في منطقة الصباحية من حيث الصيانة والإنشاء موضحا بها الجدول الزمني لكل مشروع؟

القطان لمنح معلمي «التربية» من أبناء الكويتية جميع الحقوق والمزايا المالية

أعلن النائب د.علي القطان عن تقديمه اقتراحا برغبة للمطالبة بمنح مزايا مالية وبدلات لمعلمي وزارة التربية من أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

عملاً بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (6) لسنة 2006 بشأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة الكويتيين، حيث تضمن القرار مساواة الموظفين الخليجيين مع الموظفين الكويتيين في المسميات الوظيفية وفي الكوادر الوظيفية كافة، وبيّن القرار أيضاً أن الموظفين الخليجيين سيستفيدون من جميع البدلات والترقيات والدرجات الوظيفية التي يستفيد منها المواطنون الكويتيون، وخاصة في مهنة التعليم بوزارة التربية.

وبالنظر إلى ما منحه مجلس الخدمة المدنية سابق الإشارة إليه، وبالمقارنة مع المعلمين أبناء الكويتيات في سلم الرواتب بوزارة التربية يلاحظ خاصة في مهنة التعليم أن رواتبهم متدنية وفي أحيان كثيرة يتقاضون رواتب أقل من رواتب المعلمين الوافدين، وإن كان الأولى أن تتم معاملة أبناء الكويتيات معاملة لا تقل عن الخليجيين على أقل تقدير، من دون التفرقة المتبعة.

فالعدالة تقتضي ضرورة المساواة بين ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي بأبناء الكويتي، لأن حق المواطنة محفوظ بالدستور الذي يكفل للمواطنة المساواة والعدل والمفترض تطبيقه على أبنائها، ولا يجوز أن يبقى أبناء الكويتية مهمشين في المجتمع ومحرومين من المزايا الوظيفية بالمقارنة مع ما يتمتع به الموظف الخليجي والوافد من مزايا وظيفية في مهنة التعليم بوزارة التربية.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

بالتنسيق بين وزير التربية وزير التعليم العالي ومجلس الخدمة المدنية أسوة بقرار معاملة الخليجيين معاملة الكويتيين في الرواتب والبدلات، يتضمن معاملة أبناء الكويتيات المعلمين والمعلمات في وزارة التربية معاملة الخليجيين مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن تشمل المزايا المتعلقة بالأولوية في التعيين ومزايا الراتب والبدلات والإجازات والعلاوات الدورية والترقيات بأنواعها والدرجات الوظيفية، وذلك كحق لأبناء المرأة الكويتية في أولوية المعاملة بالمساواة.